

عاصفة انتقادات في إسبانيا بسبب شحنة أسلحة إلى آل سعود



التغيير

شهدت إسبانيا عاصفة من الانتقادات على خلفية الكشف عن إرسال سفينة محملة بالأسلحة إلى نظام آل سعود على خلفية ما يرتكبه من جرائم حرب مروعة في اليمن.

وقوبلت الخطوة بحملات الرفض الحقوقي للمنظمات وعشرات الناشطين والأحزاب الاسبانية، علما أن سفينة الأسلحة تقترب من ميناء ساغونتو (فالنسيا)، حيث تخطط للرسو يوم الثلاثاء القادم.

وفي الوقت الحالي، تستمر السرية بسبب توقفها في إسبانيا، وهي الأولى التي تنفذها سفينة تابعة لشركة الشحن البحري بحري بعد عدة أشهر دون المرور عبر الموانئ في هذا البلد فيما سبب هذا التغيير هو أفضل سر مخفي.

وحذرت منصة الأسلحة تحت السيطرة ومنظمة العفو الدولية من حقيقة بليغة: منذ أن شنت سلطات آل سعود

هجماتها على اليمن في مارس / آذار 2015 ، نقل بحري أ بها “ في ثماني رحلات بحوالي 162 مليون دولار من الأسلحة من الولايات المتحدة ”.

وعلى وجه التحديد، ستتوقف هذه السفينة في إسبانيا بعد أن كانت في عدة موانئ أمريكية، حيث يُفترض أنها كانت ستجلب حمولات تسليح جديدة.

وفي هذا الأسبوع نفسه، طالبت شركة أرماس باجو كونترول الحكومة الإسبانية “ بعدم التصريح بمرور هذه السفينة أو احتمال تحميل أسلحة في ساغونتو“ ، حيث إن “هناك خطر من الاستخدام لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أو تسهيل ارتكابها في اليمن“.

ونظرًا لتأكيد الجمهور ، تم نقل هذا الطلب إلى وزارتي التجارة والتنمية.

ولم تقدم الحكومة بالنيابة بعد إلى الكونغرس تقريرًا عن بيع الأسلحة خلال عام 2018، وهو أمر سيتأخر حتى تشكيل السلطة التنفيذية الجديدة.

في خضم هذا الصمت ، أصدر كل من Palancia Alto و Morvedre de Camp of Union Intercomarcal CC00 بيانًا يحث فيه هيئة ميناء بلنسية والحكومة الإسبانية على شل “إمداد المملكة بالأسلحة” – كما يتذكر – طلب البرلمان الأوروبي ذلك في عام 2016.

وطالب بـ “عدم وجود دعم ، كما يبدو في هذه الحالة ، لشحنات الأسلحة إلى الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان“.

وفي هذا السياق ، اتصل Public برجي لوجيستيكس ، المرسل إليه من شركة بحري للملاحة العامة في إسبانيا ، قبل عدة أيام لمعرفة سبب حجم هذه السفينة لكن لم يحصل على استجابة منه.

وكل هذا في علم السلطات الإسبانية ، الذين يعرفون ذلك ، لكنهم يحافظون على غموض مطلق ، وهو المنشط المعتاد في تجارة الأسلحة “.

ويقول هذا الناشط الذي غالباً ما يتبع مسارات السفن السعودية. يلاحظ اليوم أن بحري أ بها يقترب أكثر فأكثر من إسبانيا .

وتواجه المملكة حملة مقاطعة دولية متصاعدة لوقف بيع الأسلحة إلى نظام آل سعود بسبب ما يرتكبه من جرائم حرب بحق المدنيين في اليمن.

وكشفت وكالة "رويترز" للأنباء قبل أيام أن وزارة الدفاع في جنوب أفريقيا، قررت منع بيع شحنات من الأسلحة إلى أنظمة مثل آل سعود والإمارات.

ونقلت الوكالة عن مصادر، أن النزاع يدور حول بند في وثائق التصدير يلزم العملاء الأجانب بالتعهد بعدم نقل أسلحة لدول ثالثة، وبالسماح لمسؤولين من جنوب أفريقيا بتفتيش منشآتهم للتحقق من الالتزام.

وقالت المصادر: إن "السعودية والإمارات اللتين تشكلان نحو ثلث صادرات جنوب أفريقيا من الأسلحة وتخوضان حربًا في اليمن، رفضتا عمليات التفتيش وتعتبرانها تعديًا على سيادتهما".

وتتخوف جنوب أفريقيا من نقل أسلحتها التي تصدرها إلى آل سعود والإمارات للأطراف المتنازعة في اليمن، والذي من شأنه أن يؤجج الحرب هناك.

بموازاة ذلك أعلنت وسائل إعلام إيطالية، أن شركة "RWM" المحلية لصناعة الأسلحة علّقت عملية تصدير الأسلحة إلى نظام آل سعود وحلفائهم في دولة الإمارات، لمدة 18 شهرًا، بسبب "استخدامها في حرب اليمن".

ووفقا لوسائل الإعلام، فإن "RWM"، المصنعة لرؤوس الصواريخ المتوسطة والكبيرة وللذخيرة، أرسلت قرارها لشركائها في إيطاليا، "أبلغتهم بقرار تعليق صادراتها للسعودية والإمارات بسبب استخدامها في حرب اليمن".

وذكرت أن "الشركة ستحترم إرادة البرلمان الإيطالي والحكومة بتعليق صادراتها لمدة 18 شهرا اعتبارا من نهاية يوليو/تموز".

وفي 26 يونيو/حزيران الماضي، وافق مجلس النواب الإيطالي على مشروع قانون من شأنه وقف بيع الأسلحة للسعودية والإمارات، لخشيتهما من استخدام تلك الأسلحة في "ممارسات تنتهك القانون الإنساني الدولي باليمن".

كما اتهمت منظمات مدنية التحالف العسكري في اليمن بقيادة نظام آل سعود بانتهاك حقوق الإنسان وبأنه أضر كثيرا بالمدنيين، خاصة الأطفال.

وقد طالب تحالف من 56 من منظمات المجتمع المدني بألمانيا، الحكومة الاتحادية بوقف صادرات الأسلحة والعتاد العسكري للتحالف التي تقوده قوات آل سعود في حرب اليمن، بشكل نهائي.

جاء ذلك في بيان نشره التحالف المدني شدد على أن هذا الخطر يجب أن يظل ساريا "طالما ظلت المملكة مشاركة في الصراع المسلح، أو كان هناك خطر من أن يساهم عتاد عسكري ألماني في وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أو القانون الدولي".

واعتبر البيان أنه "أصبح واضحا من خلال عمليات التصعيد الأخيرة في الخليج أن هذه المنطقة لم تعد تحتاج مزيدا من الأسلحة، بل أسلحة أقل".

وطالبت المنظمات الموقعة على البيان بإلغاء الاستثناءات الحالية بشأن توريد مكونات عسكرية ألمانية في إطار مشاريع أوروبية مشتركة، وتوسيع حظر تراخيص تصدير الأسلحة الألمانية ليشمل التراخيص التي منحت بالفعل.

ومن بين المنظمات التي تنتمي لهذا التحالف المدني، منظمة "العفو الدولية" ومنظمة "خبز من أجل العالم" و منظمة "أوكسفام ألمانيا".

وأعلنت الحكومة الألمانية مؤخرا تمديد حظر تصدير أسلحة عسكرية للمملكة حتى 31 مارس/آذار 2020، مما يعني عدم الموافقة حتى ذلك الحين على أي صفقات أسلحة جديدة مع الرياض، مع وقف تسليم المعدات العسكرية التي حصلت على تراخيص بالفعل.

وخلفت الحرب الجائرة على اليمن، للعام الخامس على التوالي، أوضاعا مأساوية في ظل الحصار وشح الدواء، ما تسبب في تفشي الأمراض والأوبئة.

ومطلع سبتمبر/ أيلول الماضي، أعلنت الحكومة الإسبانية إلغاء صفقة لبيع 400 قنبلة موجهة بالليزر للسعودية كانت قد أبرمت في العام 2015، لوجود مخاوف من استخدامها في حرب اليمن، كما أعلنت أنها ستعيد 9.2 ملايين يورو دفعتها الرياض إلى مدريد للحصول على القنابل عام 2015.

وتعد إسبانيا رابع أكبر مصدر سلاح إلى آل سعود كما تعد المملكة أكبر زبون للأسلحة الإسبانية من خارج الاتحاد الأوروبي.

وقد استخدم آل سعود أموال شراء الأسلحة لممارسة الضغط السياسي أثناء أزمته الأخيرة مع كندا، بعد أن أعلنت إلغاء صفقة لشراء أسلحة بقيمة 15 مليار دولار، والتي كانت تعتبر أكبر صفقة أسلحة في تاريخ كندا.

وفي السياق سبق أن قررت عدد من الدول إلغاء صفقات تسليح وخطر تصدير السلاح إلى آل سعود على مدار الأشهر الماضية، لكن من غير الواضح ما إذا كانت تلك الدول ما زالت ملتزمة فعلا بذلك الحظر أو أنها تراجع عن قراراتها مثلما فعلت كل من ألمانيا وإسبانيا.

إذ أعلنت السويد وقف صادرات الأسلحة وألغت عقود تسليح مع آل سعود عام 2015 بسبب أوضاع حقوق الإنسان في المملكة.

وأصدرت المحكمة العليا في بلجيكا أوائل يوليو/تموز الماضي قراراً بمنع تصدير الأسلحة إلى آل سعود كما قضت بإلغاء تصدير أسلحة بلجيكية بقيمة تزيد على 150 مليون يورو لها بسبب أوضاع حقوق الإنسان داخل المملكة.

وفي بداية العام الحالي أوقفت الحكومة النرويجية صادرات الأسلحة والذخائر إلى الإمارات وآل سعود بسبب المخاوف من إمكانية استخدامها في اليمن.

وكان البرلمان الأوروبي دعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى وقف تصدير الأسلحة إلى آل سعود بسبب حربها على اليمن وما ترتبه من جرائم بحق المدنيين فيه.